من الاستقلال إلى الوحدة

أحمد الحبيشي

كانت الثقافة الوطنية اليمنية - وما زالت - فاعلاً رئيسياً في مجرى تطوير الفكر السياسي منذ بدايات الانبعاث الوطني العام وحتى الخمسينات ، حيث شهدت بلادنا ميلاد تيارات فكرية معاصرة تطورت على أساسها الحركة الوطنية اليمنية ، ودخلت تحت تأثيرها طوراً جديداً تمثل بقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م وثورة 14 أكتوبر 1963م وتحقيق الاستقلال الوطني 1967 م ، وظهور دولتين شطريتين اقتسمتا الهوية الوطنية اليمنية في ظروف معقدة ، وصولاً الى قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990 م الذي انهى التشطير وأعاد للوطن اليمني المجزأ وجهه الشرعي الواحد ، في سياق أول عملية تاريخية معاصرة للتحول نحو الديمقراطية التعددية في اليمن .

على تربة الدور الوظيفي للثقافة الوطنية الجديدة شهدت اليمن بدايات استيقاظ الوعي الوطني في الثلاثينات ... وعلى خلفية البعد الثقافي للحراك السياسي في المجتمع كان العمل الوطني ينمو ويتطور .. وحين قامت ثورة 1948 م الدستورية لتعبر عن آمال وأشواق شعبنا الى الحرية والانعتاق من الاستبداد والخروج من آفاق التخلف والعزلة والظلام ، كان علماء الدين والمفكرون والأدباء هم قادتها وشهداؤها .

ولئن كان ما تقدم هو حال المجال السياسي للحركة الوطنية في صنعاء وتعز وحجة والحديدة، فقد كان الحال كذلك - أيضا - في عدن ولحج وحضرموت حيث كان المفكرون والمثقفون والكتاب والأدباء والصحافيون والفنانون يجسدون الوحدة العضوية بين الثقافة والسياسة ، ويحملون رايات الكفاح الوطني ضد الاستعمار والتجزئة ، ويرفعون شعارات الحرية والاستقلال والوحدة .

مما له دلالة عميقة أن الرعيل الأول من قادة الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة - شمالا وجنوبا - كانوا من المفكرين وعلماء الدين والكتاب والأدباء والصحافيين وخريجي الجامعات العربية والأجنبية ، الأمر الذي يشير بوضوح الى البعد الثقافي لمشروع التغيير .

في الاتجاه نفسه كان الرواد الأوائل لثورة 26 سبتمبر 1962 م - أيضاً - من طلاب وخريجي المدارس العسكرية في صنعاء ، وخريجي الكليات الحربية في مصر والعراق ، الذين قامت على أكتافهم بعض الإصلاحات التي اضطر النظام الإمامي الى تنفيذها في الجيش ، بعد أن أكدت حروبه مع الجيران والبريطانيين ضرورة الشروع في بناء وتحديث الجيش والنظام التعليمي .. بيد أن هؤلاء الثوار لم يوظفوا معارفهم العسكرية والعلمية التي اكتسبوها من أجل خدمة النظام الإمامي الاستبدادي ، بل وظفوها لتخليص الوطن من ظلمه وظلامه ، وايقاد شعلة الحرية في ربوعه .

حدثان ومنعطف

صحيح أن عملية الانبعاث الوطني العام تطورت عبر مسيرة طويلة ومعقدة، ثم وصلت ذروتها بقيام الثورة اليمنية (26 سبتمبر - 14 أكتوبر).

لكن ذلك لا ينفي حقيقة أن الحركة الوطنية اليمنية التي قادت هذه العملية التاريخية ، واجهت في أحد منعطفاتها الخطيرة حدثين متزامنين كان لهما تأثير سلبي على المسار اللاحق للثورة اليمنية .

في الخامس من نوفمبر 1967 م وقع في صنعاء انقلاب عسكري من داخل صفوف الثورة اليمنية الذي جرّ ثورة 26 سبتمبر ودافع عنها ، وتسبب ذلك الانقلاب في إحداث شرخ غائر في المجتمع ، أسفر عن عدد لا يحصى من التناقضات والعمليات السلبية التي عرقلت تقدم مسيرة الثورة اليمنية صوب استكمال أهدافها الوطنية .

كانت عدن أثناء حدوث ذلك الانقلاب ، تشهد حرباً أهلية دامية منذ الثالث من نوفمبر 1967م بين فصائل ثورة 14 أكتوبر بمشاركة واسعة وحاسمة من جيش احتلاد الجنوب العربي الذي قاتل إلى جانب الجبهة القومية ضد جبهة التحرير والتنظيم الشعبي للقوى الثورية ، وانتهت تلك الحرب في السادس من نوفمبر 1967م بحدوث شرخ عميق في جسم المجتمع الجنوبي ، تمهيداً لانفراد الجبهة القومية بالسلطة وإقصاء الفصائل الوطنية الأخرى التي كان شرخ الكفاح الوطني ضد الاستعمار البريطاني ، وصولاً الى ظهور دولة شطرية ذات شرعية دولية في جنوب الوطن الذي كان بدوره مجزأ الى 22 سلطنة وإمارة وولاية .

ثمة من يرى أن الوثبة المعادية للثورة والجمهورية راهنت على الإستفادة من تداعيات ذلك الانقلاب، حيث شنت هجوماً متعدد المحاور على العاصمة صنعاء في أواخر نوفمبر 1967 أسفر عن محاصرتها لمدة سبعين يوما .

والثابت أن ذلك الحصار أكد ضرورة استعادة وحدة قوى الثورة اليمنية والدفاع عن الجمهورية المعرضة بسقوط عاصمتها وبفضل ذلك الوحدة تحقق الانتصار الحاسم الذي أجرحه الجمهوريون من مختلف التيارات السياسية والفكرية ، وشاركت فيه فصائل ثورة 14 أكتوبر التي انهزمت في الجولة الأولى وانسحبت الى الشمال ، ولم تمنعها جراحها النازفة من القيام بواجب المشاركة في الدفاع عن صنعاء .

بيد أن تداعيات انقلاب نوفمبر العسكري في صنعاء وحرب نوفمبر الأهلية في عدن قلبت بطلانها الثقيلة على الحياة السياسية بعد كسر الحصار والخلق الهزيمة بالوعي المعادية للثورة والجمهورية ، حيث بزرت الى السطح استقطابات داخلية حادة على خلفية وجود دولتين في وطن واحد .

ولاريب في أن تلك الاستقطابات الحادة مهدت لوقوع أحداث أغسطس الدامية والمؤسفة بعد فك الحصار عن صنعاء بستة شهور بين قادة بعض الوحدات العسكرية التي شاركت في ملحمة الحصار بيوما . وقد أحدثت تلك الأحداث اضراراً كبيرة بوحدة العمل الوطني الثوري ، في ظروف انقسام الوطن الى دولتين تعلنان انتماءهما الشرعي للثورة اليمنية (26 سبتمبر - 14 اكتوبر) ، فيما تكرسان على الأرض أوضاعا لا شرعية ، وتؤسسان في اللاوعي ثقافة سياسية مشوهة .

دشنت تلك الظواهر والأحداث بداية مرحلة جديدة من العلاقات القائمة على التناقض والتنافر بين أول دولتين يمنيتين في التاريخ المعاصر للتصادم ، ولم يخل هذا التناقض من حالات الاحتراب والتصادم ، وتبادل الحملات الإعلامية وتنظيم وتسليح المعارضات المتبادلة بصورة متفاوتة ، وصولاً إلى تحويل اليمن بشطريه إلى ساحة مفتوحة للاستقطابات الدولية والحرب الباردة بين القوى الكبرى ، الأمر الذي زاد من حجم الأخطار التي تهدد سيادة الوطن واستقلاله ووحدته ومسيرته الثورية عموما .

ويندرج ضمن تلك الأخطار ظهور بعض المفاهيم اليمينية واليسارية الخاطئة التي أنكرت واحدية الثورة اليمنية ، وزعمت بوجود مسارين متوازيين ومتناقضين لكل من ثورتي 26 سبتمبر و 14 اكتوبر.

على الصعيد نفسه لم تخل العلاقات بين الدولتين الشطريتين في اليمن من الميول الموضوعية نحو الوحدة ، ففي كل مرحلة من مراحل تسعير المواجهات السياسية والإعلامية بين الشطرين كانت الحرب هي المحصلة النهائية ، غير أنها سرعان ما كانت تنتهي بالتوقيع على اتفاقيات وحدوية تعرضت لاختبارات صعبة في مجرى التنفيذ .

وتبعاً لذلك نشأت معادلة خطيرة في حياة الشعب اليمني لم تستطع الدولتان الشطريتان تجاهلها ، ولم تستطع أيضا معالجة تناقضاتها وتداعياتها بصورة جذرية ، حيث شكل استمرار التجزئة بؤرة خطيرة للتصادم وعدم الاستقرار والحروب التي تغذيها فواعل داخلية وخارجية تندرج في إطار استقطابات الحرب الباردة عربيا ودوليا .

تبعية المجال السياسي للمجال الإيديولوجي

هكذا شهدت بلادنا أول ظاهرة سياسية معاصرة في تاريخ اليمن الحديث، تمثلت في التزاوج الذي حصل بين المجال السياسي والمجال الإيديولوجي في إطار ثقافة سياسية شمولية تحولت إلى محدد رئيس للتعاطي مع موضوعة مشابهة لظاهرة أخرى في تاريخ اليمن الوسيط ، حين كان للثقافة الدينية المتزاوجة مع الايديولوجيا الطائفية المذهبية دور هام في نشوء أول دولة يمنية مستقلة عن الدولة العباسية في عهد الخليفة المأمون من جهة ، وتكريس التناقضات الداخلية في إطار هذه الدولة المستقلة والتي وصلت ذروتها إلى التشرذم في هيئة كيانات ودويلات داخلية من جهة أخرى .

فقد نجح الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي في الوصول إلى اليمن تلبية لدعوة من زعماء القبائل اليمنية المتناحرة على الحكم ، بهدف إيقاف الحروب الداخلية ، وتمكن من اقامة نظام حكم مستقل ذاتياً عن الخلافة العباسية عام 819م ، وذلك بعد أن أضاف إلى المذهب الزيدي مبدأ يحصر الحكم بموجبه على سلالة البطنين العلوية الهاشمية ، ثم بدأ الدعوة إلى مذهب الإمام زيد بن علي في مدينة صعدة بشمال اليمن ، حيث أسس هناك الدولة الزيدية الهادوية التي انتقلت بعد ذلك إلى مدينة صنعاء (1) .

اجمعت الدراسات التاريخية المتوفرة حتى الآن ، على أن دولة عقائدية هي مدار الطرائد لم تستطع تحقيق وحدة اليمن وحمايتها ، كما لم تستطع في الوقت نفسه الحفاظ على استقراره الداخلي ، وذلك بسبب منحاها الايديولوجي المذهبي الذي سعى إلى تشكيل الوعي الديني وتوظيفه كايديولوجيا لتطهير الحكم ، وهو المنحى الذي مهد إلى التطور التاريخي اللاحق لمختلف الدويلات التي نشأت فيما بعد على أسس مذهبية وعقائدية.

إلى هذا المنحى يعيد بعض المؤرخين ما سأ اليمن من ظواهر التمزق والصراعات المذهبية والقبلية التي أسفرت عن نشوء عدد من الدويلات اليمنية القائمة على الاستقطابات المذهبية الدينية ، والنزعات المناطقية والقبلية ، الكل القاسم المشترك بينها يتمثل في استغلال الوعي الديني واستخدامه كايديولوجيا تبريرية للحصول على السلطة ، ما أدى إلى أن ، يصطبغ تاريخ اليمن خلال تلك الحقبة بصبغة دموية قاتلة (2).

عجزت تلك الدويلات والكيانات الاقطاعية عن التنوسع واخضاع الكثير من المناطق اليمنية ، ولم تتمكن من الوصول الى حضرموت شرقا ، والى عدن وأبين جنوبا ، والى حدود نجد شمالا باستثناء دولة الصليحيين التي استمرأ علي بن محمد الصليحي عام 1047م ، وجعل من مدينة « جبلة » عاصمة لها بعد ان نجح في اقامة دولة مركزية واحدة لليمن بأسره من أقصاه الى أقصاه (3) .

وكما هو معروف فان هذه الدولة اليمنية الوحيدة استمرت بعد موت مؤسسها عام 1066 م حيث تولى قيادتها من بعده نجله المتزوج من السيدة أروى بنت أحمد التي أصبحت أول ملكة يمنية في تاريخ اليمن الوسيط ، بعد أن أشركها زوجها في كعب البلاد بسبب ما كانت تتمتع به من علم بأصول الدين، وقوة في الشخصية ، وانفتاح على مختلف الفرق والمدارس الكلامية والمذاهب الفقهية .

ظهرت اليمن في ظل الدولة الموحدة استقراراً سياسياً ساعد على تحقق تقدم ملموس في المجالات العلمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإحياء التقاليد السياسية الثورية القديمة للمجتمع اليمني، وخاصة تلك التي تتعلق بالشورى والزراعة وتنظيم الري والثقافة والحرف اليدوية ، مما اعطى للبلاد حركة فكرية وثقافية ، تجسدت بظهور تيارات فكرية للحركة الإسلامية المعتدلة وابرزها المعتزلة ، حيث أمكن لليمن بفضل تنوع وتعدد هذه التيارات الفكرية أن يسهم بدور فعال في إغناء الفكر الإسلامي والثقافة عموما .

وقد استمرت هذه الدولة الموحدة الى أن توفيت الملكة أروى بنت أحمد عام 1138 م ، حيث خلفها في الحكم نهج منغلق تسبب في تفكك أوصال المجتمع اليمني ، ودخوله حقل الانقطاع الحضاري نتيجة لإحياء الصراعات المذهبية التي كانت تشكل محتوى الدويلات اليمنية غير الموحدة ، وتستمد مقومات وجودها من نزعات التشدد والتعصب والظلم والتعسف التي أصابت الشعوب العربية بعد انتقال مركز الدولة الإسلامية الى الأتراك العثمانيين ، وما ترتب على ذلك من تمزق المجتمع العربي وتفاقم الركود الاقتصادي والثقافي ، ووقوع أجزاء عديدة من البلاد العربية تحت سيطرة القوى الاستعمارية الأوروبية وفي قلاع لاحق .

في هذا السياق ، وخلال قرون متلاحقة شهدت بلادنا قيام دويلات مذهبية وأخرها المملكة المتوكلية في مطلع القرن العشرين ، والتي تأسست في ظروف تاريخية نوعية برزفيها دور العامل اليمني المزموع بالعامل المذهبي على أثر تزايد مخاطر التهديدات الاستعمارية الأوروبية من ناحية، واحتدام الصراع على الإمامة بين أكثر من إمام أدعى لنفسه الأصالة العقائدية و نزاهة المقصد من ناحية اخرى ، إلى أن تمت مبايعة يحيى بن محمد حميد الدين إماماً على اليمن بلقب المنصور بالله المتوكل عام 1917 ، بعد نجاحه في مقاومة الأتراك وتوقيع صلح دعاه مع دفع الزكاة والخراج والدعاء للخليفة في خطب الجمعة بمساجد اليمن ، وصولا الى تأسيس المملكة المتوكلية اليمنية التي استمرت حتى يوم السادس والعشرين من سبتمبر 1962 .

والثابت أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن كهمزة وصل بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، جعله في العصر الحديث هدفا لحملات التوسع والاحتلال من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية الكبرى مثل البرتغال وهولندا وايطاليا وتركيا وبريطانيا ، حيث نجحت الأخيرة في الانفراد باحتلال عدن عام 1839م ، والاحتفاظ بها لفترة طويلة فرضت خلالها هيمنتها الكاملة على باقي أجزاء الجنوب اليمني التي كانت خارج السيطرة المباشرة لدولة الخلافة العثمانية والدولة القاسمية في آن واحد ، وفي هذا الاتجاه استكمل الاستعمار البريطاني احتلاله للجنوب بتوقيع معاهدات صداقة وحماية مع السلاطين وحكام الامارات والمشيخات القبلية ، والتي أصبحت بموجب تلك المعاهدات محميات بريطانية .

أسهم هذا الوضع في ولادة شعور بالخطر على السيادة الوطنية والمصير الوطني ، وأفسح الطريق أمام بروز الارهاصات الأولى للقضية الوطنية في ظل وضع متميز بالتخلف الشديد والعزلة الخانقة والانقطاع الحضاري ، غير أن طموح كعب من المناطق اليمنية في تكريس سلطتهم على الكيانات التي كانوا يحكمونها ، وبناء دويلاتهم الانعزالية فيها ، أدى إلى تمكين الدول الاستعمارية من استغلال الخلافات المذهبية والنزعات القبلية، وتأجيجها باتجاه تحويلها إلى صراعات طائفية ومناطقية تضعف وحدة المجتمع من جهة ، وتمهد لطمس الهوية اليمنية من جهة أخرى .

في هذا السياق سعت القوى الاستعمارية الى تغذية طموح بعض الزعامات المحلية لإقامة دويلات مستقلة على نحو ما حدث عند ما تمكن الامام محمد علي الادريسي مع الاستعمار الايطالي الذي كان ينظر إلى تهامة كمجال حيوي للمستعمرة الايطالية « إريتريا » ، وفيما بعد عندما تحالف الادريسي مع الاستعمار البريطاني الذي تمكن فيما بعد من احتلال الحديدة وسلمها له عام 1921م ، بعد توقيع معاهدة حماية وصداقة معه بهدف توسيع المجال الجغرافي للدويلة الادريسية ، والحيلولة دون قيام دولة مركزية موحدة على الأرض اليمنية التي كانت تابعة للدولة العثمانية .

بيد أن حكم آل حميد الدين نجح في تصفية الدولة الادريسية من تهامة والحديدة ، وقوت ولاء لحج من حرض ، وحصرها داخل عسير ، وهو عمل تاريخي أسهم في توسيع نطاق الجغرافيا السياسية للدولة اليمنية ، وكان له تأثير هام على اهتمام نظام آل حميد الدين بعد ذلك بتوحيد اليمن .

والحال أن العملية الوطنية التاريخية التي بداها شعبنا اليمني منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، تمركزت في اتجاه ثابت استهدف القضاء على الحكم الاستبدادي في المناطق الشمالية من اليمن ، ودرء مخاطر الوجود الاستعماري البريطاني بأفق التطلع الى بناء دولة مركزية موحدة .

وعلى أساس هذا الاتجاه تطورت هذه العملية ابتداءً من ثلاثينات القرن العشرين ، وشكلت المحتوى الرئيسي للحركة الوطنية الشعبية المعاصرة في اليمن ، بلقب المنصور بالله المتوكل عام 1917 ، بعد نجاحه في مقاومة الأتراك وتوقيع صلح دعاه مع دفع الزكاة والخراج والدعاء للخليفة في خطب الجمعة بمساجد اليمن ، وصولا الى تأسيس المملكة المتوكلية اليمنية التي استمرت حتى يوم السادس والعشرين من سبتمبر 1962 .

والثابت أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن كهمزة وصل بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، جعله في العصر الحديث هدفا لحملات التوسع والاحتلال من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية الكبرى مثل البرتغال وهولندا وايطاليا وتركيا وبريطانيا ، حيث نجحت الأخيرة في الانفراد باحتلال عدن عام 1839م ، والاحتفاظ بها لفترة طويلة فرضت خلالها هيمنتها الكاملة على باقي أجزاء الجنوب اليمني التي كانت خارج السيطرة المباشرة لدولة الخلافة العثمانية والدولة القاسمية في آن واحد ، وفي هذا الاتجاه استكمل الاستعمار البريطاني احتلاله للجنوب بتوقيع معاهدات صداقة وحماية مع السلاطين وحكام الامارات والمشيخات القبلية ، والتي أصبحت بموجب تلك المعاهدات محميات بريطانية .

أسهم هذا الوضع في ولادة شعور بالخطر على السيادة الوطنية والمصير الوطني ، وأفسح الطريق أمام بروز الارهاصات الأولى للقضية الوطنية في ظل وضع متميز بالتخلف الشديد والعزلة الخانقة والانقطاع الحضاري ، غير أن طموح كعب من المناطق اليمنية في تكريس سلطتهم على الكيانات التي كانوا يحكمونها ، وبناء دويلاتهم الانعزالية فيها ، أدى إلى تمكين الدول الاستعمارية من استغلال الخلافات المذهبية والنزعات القبلية، وتأجيجها باتجاه تحويلها إلى صراعات طائفية ومناطقية تضعف وحدة المجتمع من جهة ، وتمهد لطمس الهوية اليمنية من جهة أخرى .

في هذا السياق سعت القوى الاستعمارية الى تغذية طموح بعض الزعامات المحلية لإقامة دويلات مستقلة على نحو ما حدث عند ما تمكن الإمام محمد علي الادريسي مع الاستعمار الايطالي الذي كان ينظر إلى تهامة كمجال حيوي للمستعمرة الايطالية « إريتر